تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية

Development of Small Enterprise and Medium-Option of Iraq in The Face of Globalization of Trade

مهدي صادق ساجت
المعهد التقني- الناصرية / هيئة التعليم التقني

Mahdi S. Sachtt
Technical Institute-Al-Nassiria

الخلاصة

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دور مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة بشكل عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص ، وعليه تتوجه الانظمه الاقتصادية على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي والحضاري إلى تحديد مفهوم تلك المشاريع ومجالات عملها بهدف التركيز على دعمها ورعايتها من خلال اعتماد الميزة التنافسية لاقتصادياتها ونظمها الاجتماعية ومجموعة الظروف المحيطة بها ،هذا التوجه يتم باعتماد فلسفة اقتصادية ثابتة للدولة.

ركز البحث على محورين أساسين ،المحور الأول يدور حول محاولات النظم الاقتصادية في تأسيس مجموعة معايير يمكن اعتمادها في تحديد مفهوم لمشاريع السعة الصغيرة والمتوسطة وما لابسه من اختلافات بين الاقتصادات في التطبيق ، كما استعرضنا مجموعة مميزات هذا النوع من المشاريع لغرض بيان مدى التقارب والتباين مع الاقتصاد المراد اعتماد هذا النهج في تطبيقاته .

المحور الثاني تناول مجموعة المشاكل والمعوقات التي يعانيها الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى تداعيات تحوله من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق والانفتاح الاقتصادي كما استعرضنا في هذا المحور تجربة العراق التاريخية مع مشاريع الحجم الصغير والمتوسط بهدف اعتمادها كدروس تصحيحية للسياسات الاقتصادية المستقبلية .

Abstract

Small and medium industries have an influential role in the process of economic and social development in general and in industrial development in particular, and he directed economic systems at different levels of economic development of civilization and to define the concept of those projects and areas of work in order to focus on the support and sponsorship and through the adoption of the competitive advantage of their economies and social systems The set of circumstances surrounding, this trend is the adoption of a stable economic philosophy of the state.

Research focused on two foundations, first axis focused on the attempts of economic systems in the establishment of a set of criteria can be adopted in defining the concept of a project capacity of small and medium-sized and the wearer of the differences between the economies in the application, as we reviewed the range

advantages of this type of project for the purpose of the extent of convergence and contrast with the economy want to adopt this approach in its applications.

The second axis is about the Iraqi economy and the suffering of the range of problems and obstacles surrounding it as well as the implications of transformation from the central economic market democracy and economic openness as we reviewed in this axis, the Iraq experience the historical with the projects of small size, medium view to adopting them as lessons corrective economic policies for the future.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة مشاكل أفرزتها عوامل مختلفة منها ذاتية واخرى خارجية ،أدت إلى تراجع مستويات النشاط الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية ولكلا القطاعين العام والخاص أسهمت في انخفاض معدلات نموه الاقتصادي ،يزداد هذا المشهد عتمة في حال أدخلنا في تحليلنا الاقتصادي مقدار مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) سوف تؤشر مستوى التراجع المفزع في أداء هذا الاقتصاد بالإضافة إلى التشوهات في هيكل التجارة الخارجية التي باتت تلتهم الفوائض المالية النفطية وبشكل منتظم مما يجعل الاقتصاد الوطني مكشوفا أمام أزمات المال العالمية ، هذا الوضع القاتم يقتضي بالضرورة تصميم حلول من شأنها الحد من تلك الآثار بإعادة بناء هيكلية الاقتصاد العراقي بهدف توسيع قاعدته الإنتاجية وتنويعها للوصول إلى تسهيل عملية إجراء خطوات الإصلاح الاقتصادي (التكيف) وبما ينسجم ومتابعة التغيرات الجديدة في واقع الاقتصاد العالمي الذي فرض بالضرورة التحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه من تحرير لكافة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل الإنتاج المساهمة فيها ، إن تحقيق هذا الهدف يستلزم وجوب تغيير في الاستراتيجيات الملائمة للتنمية الاقتصادية بتصويب اتجاهات السياسة الاقتصادية وذلك بالتحول من تبني وتشجيع المشاريع الكبيرة فقط المدارة من قبل القطاع العام إلى شمول مشاريع القطاع الخاص ذات السعات الإنتاجية الصغيرة بالدعم والرعاية ، اذ لايمكن لتلك المشاريع إن تؤدي دور ايجابي في الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القدرة الذاتية لأصحابها مالم تتدخل الحكومة (المركزية او المحلية) بوسائلها المالية والنقدية والتشريعية في تحديد آليات ومجالات عملها وفق ماتفعله الدول على مختلف مستويات تطور نظمها الاقتصادية وعلى سبيل المثال تقدم الحكومة التركية نسبة
(٣٦%) من عوائد صادراتها السنوية لدعم تلك المشاريع.

إن تحقيق اندماج شبه متكامل للاقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي يتطلب في جزء منه الوصول إلى تصميم موقع لتلك المشاريع في قطاع الصناعات التحويلية الذي بات يرجح كفة الأنشطة ذات الطبيعة الديناميكية وقابليتها السريعة على الاستجابة لما يقتضيه السوق . الأمر الشائك في الموضوع إن هذا الهدف لا يعالج إلا من خلال وضوح فكري ورؤية علمية مستندة إلى فلسفة اقتصادية ثابتة في تحديد دور مشاريع السعة الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهو ما تفتقده السياسة الاقتصادية للحكومة المركزية .

مشكلة البحث

يمثل البحث محاولة لتأشير مشكلة التراجع الحاد في قطاع الصناعة التحويلية وبالأخص في مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة مما أفرزت مجموعة مشاكل بات يعاني منها الاقتصاد العراقي ارتفاع معدل البطالة وبالذات بين الفئات العمرية المتوسطة ،تنامي الاعتماد على المورد النفطي في تمويل الموازنات العامة والذي بات يستنزف في قنوات استيرادية يمكن الاستغناء عنها من خلال تنشيط الاستثمار في القطاعات الاقتصادية القائمة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فرضية البحث

إن دعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية يعد احد الوسائل الاقتصادية الأساسية للخروج بالاقتصاد العراقي من أزمته الراهنة إذ إن خصائص تلك المشاريع تعد الأكثر ملائمة مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية العراقية من خلال تعديل جوانب الاختلال في الهيكل الاقتصادي العام التي أحدثتها سياسات التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي بعد أحداث عام ٢٠٠٣ .

المبحث الأول :-المشاريع الصغيرة والمتوسطة رؤية عامة

أولا :- التعريف

إيراد تعريف واحد متفق عليه في المجالين العملي والبحثي يتصف بعمومية الاستخدام بما يجعله صالحا لكل مكان و زمان امر يشوبه العسر ، إذ يختلف مفهوم هذا النوع من مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ومن فترة لثانية وفقا لاختلاف " الإمكانات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ،مثل عوامل درجة التصنيع وطبيعة مكونات عوامل الإنتاج "[١]، بالإضافة إلى اختلافه داخل البلد الواحد تبعا للتغير في عوامله الذاتية "التغير في الكثافة السكانية ،درجة تأهيل القوى العاملة ،المستوى العام للأجور والدخل " وهي عوامل تحدد طبيعة ملامح نشاطه السائد ، تلك الاختلافات تفرز صعوبة في التمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين مشاريع السعة الكبيرة مما يؤثر سلبا على طبيعة تعامل التشريعات الحكومية المتعلقة بتنظيم آليات ومجالات عمل كل منها . إن تحديد مجموعة أسس يمكن اعتمادها في تصميم إطار عام تصنف بموجبه المشاريع إلى وحدات حجم معينة أمر له أهميته من الناحية الاقتصادية ، إذ إن تحليل تلك الأسس يجعل من الممكن التوصل إلى مجموعة معايير أساسية معتمدة في عمل تلك المشاريع بهدف استخدامها في تحديد مفهومها العام وعلى اختلاف طبيعة أنشطتها مع الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة الاعتبارات الخاصة لكل بلد والمتبعة في اغلب دول العالم ،من أهمها[٢] :-

١- عدد العمال (الاستخدام)

٢- قيمة الآلات والمكائن المستخدمة

٣- رأس المال المستخدم

٤- القيمة المضافة وحجم المبيعات

٥- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة ونوع الإدارة في المشروع

[١] عيسى ،محمد عبد الشفيع " الصناعات الصغيرة –التطور التكنولوجي " مجلة العهد ، السنة الثانية ، المجلس القومي للثقافة العربية ، المملكة المغربية ١٩٩٢.ص١١٥

[٢] ألشكري ،ميا مي صلال صاحب ،"واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكلها مع أشارة خاصة الى محافظة الديوانية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٦. ص ٢.

إلا إن تلك المعايير يشوبها بعض النقص في الاستخدام الوصفي لها بفعل نسبتيها الناجمة عن ارتباطها بطبيعة كل اقتصاد يراد تحديد مستوى سعاته الإنتاجية ،وعليه تتجه الدول إلى انتخاب معايير التصنيف (كعدد ومقياس) باتجاهات مختلفة فبعضها يعتمد معيار واحد "عدد العاملين "(الاستخدام) وفقا لتعريف منظمتي العمل الدولية (W.I.O)والتنمية الدولية (U.N.I.D.O.) إن المنشأة الصغيرة (Small Enterprise) تستخدم اقل من (١٠)عمال، اما المنشأة المتوسطة (Medium Size) فتشغل عدد عمال يتراوح بين (أكثر من ١٠-٩٩)[٣] وهو ما تتبعه اغلب بلدان العالم النامي كمعيار في تحديد سعات الحجم للمشاريع العاملة لديها وذلك لتوافر المعلومات الإحصائية عنه بالإضافة إلى تميزه كهدف اجتماعي تسعى الحكومات إلى تحقيقه عن طريق تخفيف نسب الباحثين عن العمل الذي بات يشكل عامل اقتصادي واجتماعي له تداعيات سلبية على كل مفاصل الحياة ، في حين إن دول مجلس الخليج العربي تعتمد معيار (رأس المال المستثمر) في التصنيف ، الاتجاه العام المعاصر للدول المتقدمة ومنظماتها فتمثل باعتماد المزج بين معيارين او أكثر (كمي ونوعي) في التصنيف [٤] .

ثانيا :- مجموعة خصائص ومجالات العمل المتاحة لمشاريع الحجم الصغير والمتوسط

المزايا التي تتمتع بها مشاريع السعة الصغيرة والمتوسطة وبتوافر شروط النضج الاقتصادي والحضاري عوامل أعطت تلك المشاريع الأهمية التي شهدها الربع الأخير من القرن الماضي لمجموعة من الدول على اختلاف نظمها ومستويات تطورها الاقتصادي وذلك بفعل إدراك صانعي القرار الاقتصادي لما يمكن إن يلعبه هذا النوع من المشاريع في تعزيز ركائز التنمية الاقتصادية وتوسيع مساحاتها ، وهو ما يعني بالضرورة التخلي عن المفهوم الذي ساد في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم والمتعلق بضرورة تحقيق نمو سريع للناتج القومي وفقا لمبدأ الأثر ألتساقطي للنمـــــــو (Trickling Down Effect)[٥] في الوصول إلى اقتصـــــاد الرفاهة (Welfare Economy) القائم على مفهوم الإنتاج الموسع (Mass Production) لمشاريع الحجم الكبير باتجاه التأكيد على هدف البعد الأول للتنمية المستدامة في إن " الإنسان غاية التنمية ووسيلتها " وما يعنيه من ضرورة زيادة فرص العمل واستئصال الفقر لتحقيق أسس العدالة الاجتماعية من خلال تحسين توزيعات الدخل والوفاء باحتياجات الأفراد الأساسية للوصول إلى إرساء متطلبات التنمية المستدامة(Sustainable Development) وهو ما توفره مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمبدأ الاقتصادي شموكلر (الصغير الجميل) .

وباستعراض لخصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعطي فكرة مدى ملائمته لمعطيات الاقتصادات النامية المعيقة والمحددة لقيام مشاريع كبيرة (ضعف رأس المال ،ضيق السوق المحلية ،ضعف مؤهلات العمالة ، تخلف وتهالك البنى التحتية ....) .

وهناك مجموعة من مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتحدد وفقا لطبيعة كل اقتصاد ومن بينها :-

١- اعتماد المشروعات الصغيرة في عملية الإنتاج على أساس تكثيف العمل(Labor Intensive) على حساب رأس المال وعليه فهي تلعب دورا حاسما في خلق فرص الاستخدام بما يجعلها عامل أساس في تخفيف نسب البطالة المرتفعة التي تعانيها الاقتصادات المتقدمة والنامية على اختلاف نسبها فضلا عن تواضع مؤهلات

---

[3] Bademli,R,R ,"Distort and Lower Firms of Capitalist Industrial Production in Under Developed Countries ;Contemporary Artisan Shops and Workshops in Eskisehir and Gaziantep" Turkey ,Unpublished Ph.D.Thesis,1977. p. 4

[٤] المنظمة العربية للتنمية الصناعية " المصانع الصغيرة ودورها الإستراتيجي في التنمية الصناعية المتكاملة " مجلة التنمية الصناعية للدول العربية ،ع ٣ ،١٩٩٨. ص٤.

[٥] جمعان ، قائد عبد الله "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية ،فرص متاحة وتحديات قائمة " ورقة مقدمة إلى " مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن " المنعقد في المكلا ديسمبر ، ٢٠٠٨. ص ٧

العمالة المطلوبة فيها ،مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي تتصف غالبيتها بتدني تحصيلاتها العلمية والمهارية، وهو ما يعد وصفا دقيقا للاقتصاد العراقي الذي يشهد تدهورا في جميع قطاعاته الاقتصادية وعجزها عن استيعاب العمالة الفائضة التي بلغت نسبة تراوحت بين ٢٥-٣٠% من إجمالي حجم قوة العمل لعام٢٠٠٧. التجربة اليابانية قدمت للعالم نموذج فريد لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق عملية الإقلاع (Take off) بتحقيقها امتصاص عمالة بلغت نسبة (50%) من حجم قوة العمل في قطاع الصناعة التحويلية في حين حققت منشآت الحجم الكبير (تشغل ٥٠٠عامل فما فوق) نسبة تشغيل (٢٠%) فقط .

إضافة إلى تلك الميزة فمشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة تخدم هدف العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية بحكم ماتحتاجه من رساميل استثمارية منخفضة مما يحفز صغار المستثمرين في الاستثمار فيها مما يدعم توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وردم فجوة (gap) التفاوت الطبقي على عكس مشاريع الحجم الكبير .

٢- تتمتع مشاريع الحجم الصغير والمتوسط بالمرونة على التفاعل مع متغيرات السوق المحلية (الكمية والنوعية) المتعلقة بعمليات الانتاج و التسويق وذلك بتغيير كمية الإنتاج او نمطيته في حالات انخفاض الطلب او تغير نوعه وهي سمة تتلاءم وميل المستهلك في طلب السلع غير النمطية .

٣- تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقارب نسب القيمة المضافة (Added Value) مع نظيراتها في قطاع الصناعة التحويلية من المشاريع الكبيرة ، يعد مؤشر القيمة المضافة احد الاتجاهات الحديثة في تقييم أداء الوحدة الإنتاجية او الخدمية وذلك من وجهة نظر الاقتصاد القومي في استخدامها لتأشير مدى مساهمة المنشأة في خلق الدخل والناتج القومي خلال دورة اقتصادية واحدة فارتفاع هذه القيمة يدل على التحسن في مستوى أداء الوحدات الإنتاجية العاملة فيه .

باستقراء بيانات الناتج القومي لعدد من اقتصاديات الدول الرائدة في تجربة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعطي انطباع ثابت ،إن القيمة المضافة المتحققة في مشاريع الحجم الصغير والمتوسط في قطاع الصناعة التحويلية تعادل وبشكل مقارب ما تحققه مشاريع والصغيرة يمثل النسبة الأكبر من عوائد عناصر الإنتاج الأخرى مما يساهم في تحسين مستوى توزيعات الدخل ويجعلها أكثر قربا للعدالة ، كما إن طبيعة الإنتاج، في نمط مشاريع الحجم الصغير وفي ظل الاقتصاد المعولم ،لايقتصر على تحقيق قيمة مضافة فقط بل على المعرفة التصحيحية لنظم ومكونات الإنتاج وجودة هذه المكونات والإبداع التقني وتحقيق الإنتاجية المرتفعة[٦].

٤- اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نشاطها الإنتاجي على مجموعة الخامات والسلع نصف المصنعة المنتجة محليا في المشاريع الصناعية الكبيرة ،سواء كمنتج ثانوي او عرضي او مخلفات صناعية (سكراب) في حين تعد مشاريع الحجم الصغير والمتوسط قناة رئيسية في مد المشاريع الكبيرة (الصناعية والزراعية) بما تحتاجه من سلع نهائية او وسيطة في عملياتها الصناعية مما يكسب مشاريع الحجم الصغير القدرة على الاندماج وضمن مكون تكنولوجي وطني مع المشاريع الأخرى من خلال خلق مجموعة تشابكات متبادلة وفق أساليب معينة منها "أسلوب التعاقد من الباطن " وهو أسلوب يتم على وجه التحديد بين المنشآت الكبيرة من ناحية والمنشات الصغيرة من ناحية أخرى[٧] وهي من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها قوة الاقتصاد ونشاطه .

٥- المشاريع الصغيرة والمتوسطة و في حال توافر مجموعة عوامل ايجابية يتعلق اغلبها بنمط الإدارة وشخصية التسويق ، تكون مصدر لروح الإبداع والابتكار المستمر من خلال سعيها إلى ابتكار منتجات نهائية او وسيطة وهو ما يعني تحول في" الأهمية من كونها تمثل هيكل تكنولوجي كثيف العمل باعتباره عامل أساسي

[٦] منظمة العمل الدولية " تطوير المؤسسات الصغيرة : مقدمة للتحديات التي تواجه السياسات " مكتب العمل الدولي ، دائرة خلق الوظائف ، البرنامج المركزي حول تقرير الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة ،بيروت ، ٢٠٠٣ ،ص٨.

[٧] طايماز ،ايرول ،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية" مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،٢٠٠٢ ،ص ٥.

لامتصاص نسب من البطالة وإمكانيتها على خلق فرص جديدة للاستخدام إلى التركيز وبشكل تدريجي باتجاه الديناميكية التكنولوجية وروح المبادرة لدى تلك المشروعات وما تتميز به من مرونة وقدرة على الابتداع " [٨] إذ بينت دراسة في كندا إن تلك المنشات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية أخذت تتفوق على المؤسسات الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع العاملة فيه.

المبحث الثاني :- تحديات معاصرة للاقتصاد العراقي

تشير المعطيات الرقمية للاقتصاد العراقي إن مساره لم يكن ضمن سلسلة تاريخية متوافقة منهجيا مع رؤية اقتصادية مصممة سلفا إذ اتسمت خططه بالتوفيقية بين مجموعة من الآراء والرغبات ذات الطابع الشخصي مما افقد عواملها مستلزمات (التنمية المستدامة) يضاف اليها الطيف الواسع للآثار التدميرية التي تعرض لها في البنى التحتية والفوقية الاجتماعية الناجمة عن الحرب والحصار ، اصطفت هذه الأسباب في تدمير الاقتصاد العراقي وإرجاعه الى خانة الدول الأقل نموا .

نستعرض الواقع السلبي للاقتصاد العراقي وخياراته المتاحة للنمو والتنمية بقصد معرفة مديات المقاربة والتباين بينه وبين إمكانات مشاريع الحجم الصغر والمتوسط فيما تقدمه من حلول تنموية اقتصادية واجتماعية وأهم المشكلات التي يعيشها الاقتصاد العراقي :-

أ- **تحوله إلى اقتصاد ريعي استهلاكي استيرادي**

اتسم الاقتصاد العراقي ومنذ فترة خطة الأعمار الأولى (١٩٥١-١٩٥٥) بالتصاقه الشديد حول محوره الأساس (النفط) وعوائده وان درجة استقراره كانت ولازالت تعتمد عليه سعرا وإنتاجا ، وبدقة أكثر يمكن القول ،منذ إن دخل البترول لاول مرة في صادراته عام ١٩٣٤مثلت بداية انخفاض الأهمية النسبية للمنتجات الأخرى في هذا الاقتصاد [٩]، إذ استمر يساهم بأكثر من (٤٠%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) [١٠] حتى أواخر عقد السبعينات بعدها سجلت اعوام(٢٠٠٥ ،٢٠٠٦,٢٠٠٧) ارتفاع تلك المشاركة في مكون الناتج المحلي الإجمالي إلى النسب التالية (٦١.٣%، ٥.٤%، ٥.٧%) على التوالي مقابل نسب متدنية سجلها القطاع الزراعي في هذا المكون بلغت (٦.٦%، ٥.٨%، ٥%) للسنوات أعلاه وينسحب هذا الأمر على القطاعات الانتاجية الأخرى (الصناعات التحويلية) بتسجيلها نسب مساهمة بلغت (١.٠٩% ،١.٧% ،١.٦%) [١١]لذات الفترة اما حال الموازين التجارية لتلك الفترة فقد استمر النفط العراقي يساهم بالنسبة العظمى في قيمة الصادرات والتي تراوحت بين (٩٥-٩٧%) .

بدلالة تلك الأرقام يمكن القول إن الاقتصاد العراقي تحول إلى اقتصاد ريعي استهلاكي استيرادي وبشكل مثالي مما يجعله اقتصاد مكشوف على الخارج مع استمرار اعتماد مبدأ "الباب المفتوح "في تجارته الخارجية بمصاحبة سعر صرف مشوه لايمثل القيمة الحقيقية للدينار العراقي مما أجهز على ما تبقى من صناعات وطنية للقطاعين العام والخاص ، وبناء عليه أضحى النفط (سعرا وإنتاجا) المتغير الوحيد في تحديد وضعه الاقتصادي الحالي والمستقبلي، هذا المشهد يزداد عتمة اذا أدخلنا في الاعتبار إن العراق لايعد من بلدان الفائض الذي يمكن استخدامه في تعويض احتمال نقص الإيراد النفطي او من ثرواته السيادية مما دفع الحكومة ولغرض سد العجز المالي المتكرر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية .

ب- ارتفاع معدلات البطالة والفقر

---

[٨] خريطة ،رضا "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي"، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٨ ، ١٩٩٧. ص ٤٧

[٩] شندي ،أديب قاسم "الاقتصاد العراقي إلى اين " دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف، ٢٠١١. ص ١١

[١٠] معروف ،هوشيار " الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال " دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٧٧. ص ٧

[١١] الأرقام والنسب استخلصت من نشرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٨.

ترتبط البطالة بالفقر ارتباطا وثيقا إذ يشكل كلاهما معيقا أساسيا لمحاولات التنمية الاقتصادية فلم يعد هذا المحور يمثل مشكلة اجتماعية له تداعياته السلبية على المجتمع الحاضن لها بقدر ما أضحى مشكلة اقتصادية فهو احد العوامل المسببة لنقص الطلب الكلي وما يفرزه من ضيق حجم السوق المحلية عن استيعاب المنتج المتحقق من اعتماد نمط الانتاج الموسع المعتمد منهجية مشاريع الحجم الكبير(Large Scale) ، يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة تضخم جيش العاطلين عن العمل بالأخص وان غالبيتهم تقع بين صفوف الشباب التي تشكل نسبة عالية من إجمالي السكان ، لاتوجد رقم دقيق عن حجم تلك الفئة ، مسوحات ميدانية تؤكد إنها تشكل الثلث وأخرى تعتمد النصف من حجم قوة العمل ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قامت بمس ميداني وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أكدت إن تلك الفئة تشكل نسبة (٢٨.١%) من حجم قوة العمل لعام ٢٠٠٥ [١٢].

مجموعة من العوامل يقع تحت مظلتها أسباب تلك المشكلة منها :-
- الأداء الاقتصادي المتراجع وانعدام ألقدره على تحقيق معدلات نمو موجبة حتى بالاعتماد على نمط النمو المرتكز على الإيرادات النفطية التي حولت الاقتصاد العراقي ،تحت تأثير المتغيرات الخارجية ، إلى اقتصاد هش ومتداع وغير مولد لفرص العمل .
- الارتفاع الحاد في معدلات النمو السكانية وما رافقته من هجرة سكان الأرياف تجاه المدن وترك مزارعهم وحرفهم اليدوية مما أسهم في تشويه النسيج الاجتماعي والثقافي للمدينة وازدحام العمالة العاطلة على أرصفتها .

-الانهيار شبه المتكامل للقطاعات الانتاجية العاملة مما نجم عنه عدم قدرتها على خلق فرص عمل جديدة .

ج- **تدهور معدل التبادل التجاري**

يعد الميزان التجاري لأي نظام اقتصادي بمثابة انعكاس لمستوى أدائه الاقتصادي ويؤشر مدى نجاح او فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة فيه ، قراءة أولية في أرقام موازين مدفوعات العراق للسنوات التي تلت الأحداث السياسية لعام ٢٠٠٣وبمقارنتها مع الأرقام المتحققة قبل هذا التاريخ يتضح عمق فجوة العجز في هذا الميزان مع افتراض استبعاد المتحصلات المالية من تصدير النفط الخام .

التحليل الرقمي لمعطيات ميزان مدفوعات عام٢٠٠٧ تؤكد بلوغ قيمة إجمالي استيراداته السلعية (عدا المنتجات النفطية)(٥٥٧٥.٥٤) مليون $ في حين كانت قيمة صادراته السلعية (عدا النفط الخام) (١٧٢.٣٦) مليون $ وتشكل نسبة (٣.٠٩%) من إجمالي الاستيراد السلعي [١٣] وبإدخال عنصر قيمة صادراته من النفط الخام البالغة (٤١.٠٩٥.٥٤) مليون $ يأخذ الميزان التجاري منحى الفائض وبقيمة (٣٥٩.٢٣٦) مليون $ شكلت الصادرات السلعية فيها نسبة (٠.٤٢%) والمتبقي (٩٩.٦%) نسبة صادرات النفط الخام [١٤] .

التحليل يؤشر مدى التراجع في مستوى النشاط الإنتاجي للقطاعات السلعية التابعة للقطاعين العام والخاص . موازين المدفوعات تؤشر موضوع غاية في السلبية وهو تصدير النفط بشكله الخام دون الدخول في مشاريع تصنيعه او تكريره بهدف تحقيق مجموعة أهداف منها خلق فرص عمل والحصول على قيمة مضافة للصناعة التحويلية وسد جزء من الحاجة المحلية للمشتقات النفطية والتي يشكل استيرادها نسبة (٢٧%) من إجمالي استيرادا ته السلعية لسنة ٢٠٠٧ [١٥] .

د - **ضعف وتهالك البنى التحتية**

[١٢] عبد الرضا ، نبيل جعفر " الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط " مؤسسة وارث الثقافية،٢٠٠٨ .ص ٨٥
[١٣] وزارة التخطيط،(خلاصة التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٠٨). ص١٦.
[١٤] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، " التقرير السنوي لاستيرادات لعام ٢٠٠٧، ٢٠٠٩. ص ٥
[١٥] نفس المصدر. ص٧٣

إحدى السمات الأساسية التي توصف بها الاقتصادات النامية يتمثل في هشاشة وقصور بناها التحتية وفي مختلف جوانبها الاقتصادية والمدنية فتكون معوق رئيسي لفعاليات التنمية والتطور التي تتطلب توافر عوامل المرونة والسرعة في المناقلة المكانية والقطاعية سواء لعناصر الإنتاج او للسلع المنتجة كما تتسبب في قصور قاعدة التشابك الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

العراق وعلى الرغم من سعي حكوماته المتعاقبة إلى تكوين بنية تحتية ملائمة لفعالياتها المدنية والاقتصادية إلا إن النتائج المتحققة بينت القصور الكبير في استيعاب هذه العملية ، ما زاد الأمر سوءا دخول العراق في مجموعة حروب طويلة الأمد ادت إلى التدمير شبه المتكامل للبنى التحتية وبمختلف مفاصلها (طرق ،جسور ،محطات طاقة ،شبكات الاتصال والنقل .... وغيرها) بلغت القيمة التقديرية لحجم الخسائر في هذا القطاع وحده وفق تقديرات صندوق النقد العربي (A.M.F) بحدود (٢٣٢) مليار $ [١٦] .

" ماني انساري" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الحكومية والإدارية وصف وضع تلك البنى بعد عام ١٩٩١ بالأمر المروع وأشبه ما يكون بالخيال ،يأخذ هذا الوصف منطقيته من تقديرات صندوق النقد العربي للخسائر أذ يعد مقارب لما سببه تسونا مي (فوكوشيما) من تكاليف إعادة أعمار .

مجموعة هذه المشاكل تمثل صورة لما يعانيه الاقتصاد العراقي من تداعيات قاسية ، برؤية أكثر انفتاحا ،هي لا تمثل انعكاس لإمكاناته الحقيقية فبيئته مناسبة لان يتعافى بمرور الزمن وذلك بفعل تمتعه بتوازن نسبي ما بين سكانه ومساحته وموارده للدرجة التي تؤهله إن يتمتع بقدرات تنموية كبيرة للنمو والتطور من خلال مجموعة سياسات اقتصادية متناسقة وموضوعية ذات سلم من الافضليات والأولويات قادرة على تفعيل حركة الانتاج باستخدام الوسائل المالية والنقدية وبما يسهم في إخراج عناصر الانتاج من حالة الركود الذاتي التي تعيشها.

المبحث الثالث :- المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية العراقي

أولا :- واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

تاريخ الصناعة العراقي يوضح إن مسيرته لم تكن تجري وفق منهجية اقتصادية مستقرة ، إذ تراوحت بين الإهمال تارة والدعم والتشجيع تارة أخرى ، فالحكومات الوطنية الأولى أولت اهتمام أساسي للقطاع الزراعي على حساب القطاع الصناعي وهو الأمر الذي توضحه خططها الخمسية الأولى والثانية ، أما ما يتعلق بالنشاط الخاص فقد توجهت رؤوس أمواله نحو الاستثمار في القطاعات الخدمية (التجارية والعقارية) مع عزوفه شبه التام عن الاستثمار في القطاع الصناعي ، إلا في بعض المشاريع اقتصادية الغذائية والهندسية ، هذا التوجه يعزى إلى أسباب منها ، إن النشاط الصناعي آنذاك يعد جديدا على الاقتصاد العراقي والاستثمار فيه يحمل مخاطرة (Risk) كما إن إنتاجية رأس المال المستثمر فيه تكون اقل ارتفاعا من إنتاجيته في القطاعات الأخرى وهو ما ينسحب على العائد منه ، السبب الآخر يعود إلى إن أصحاب رأس المال تنعدم لديهم روح المبادرة في هذا النوع من المشاريع وعليه فقد استمر النشاط الصناعي في القطاع الخاص يمثل نوعا من الأنشطة الحرفية البسيطة بوسائل إنتاج بدائية . العقد الثالث من القرن الماضي مثل بداية لانتشار (خجول) لمجموعة من المشاريع في بعض مجالات الصناعة التحويلية ترافقت مع صدور مجموعة قوانين داعمة للنشاط الصناعي الخاص بدأ بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ ، إلا إن السمة الغالبة على هذا الانتشار هو التشتت وغياب التنسيق حسب خطة اقتصادية شاملة ومتكاملة [١٧] ، تلاه صدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية المرقم ٤٣ لسنة ١٩٥٠ والذي مثل امتداد لقانون (١٤) او صياغة جديدة له هذه التشريعات أفرزت ارتفاع في عدد الوحدات الانتاجية الصغيرة إذ شكلت نسبة (٨٩%) من مجموع الوحدات الصناعية القائمة التي تستخدم حوالي (٤١%) من حجم السكان الفعال[١٨] . العقد الخامس شهد تحول في النظام السياسي الانتقال من النظام الملكي الجمهوري وما رافقه من تغير

[١٦] صندوق النقد العربي " مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي " الإمارات العربية المتحدة ،كانون الثاني ، ١٩٩٢. ص ١٨

[١٧] الراوي ،منصور، "اقتصاديات العراق والوطن العربي " جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ،١٩٧٦. ص ٧٣

[١٨] ألشكري، ميامي صلال، مصدر سابق. ص ٥٢

في بعض المسارات الاقتصادية التي ترجمتها إعادة العلاقة مع شركات النفط الأجنبية وزيادة حصته المالية الذي كان حافزا على تحويل الاهتمام من القطاع الزراعي باتجاه دعم مشاريع الصناعة التحويلية ذات السعات الكبيرة للاعتقاد بانها تمثل وسيلة تحقيق النمو والتنمية إلا إن هذا الخط الاقتصادي اخفق في تحقيق هذا الهدف وهو ما دعا الحكومة إلى التراجع عنها كما فعلت اغلب الأنظمة في العالم بالتحول إلى دعم مشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية بهدف إيجاد قاعدة التكامل الاقتصادي مع المشاريع الكبيرة .

ثانيا :- مؤشرات بيان الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي

يمكن بيان مكانة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي الكلي باستخدام مجموعة المؤشرات التالية :-

١- حجم الاستخدام :- مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة أضحت تحتل وبشكل متزايد محور اهتمام السياسات العامة الهادفة إلى خفض معدلات البطالة المشكلة الأكثر تعقيدا الاقتصادات المتقدمة والأقل نموا على حد سواء ، فلقد شهد عقد السبعينات ارتفاع أصوات المنظمات الدولية المعنية بالتنمية البشرية بضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الأدوات الأساسية للتخفيف من حدة البطالة ،أما ما يتعلق بالاقتصاد العراقي فتشير الإحصاءات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة (التنظيم الرسمي) للفترة الممتدة من عام١٩٧٦ولغاية عام ٢٠٠٦ إلى تذبذبات كبيرة وعشوائية مع انخفاض واضح في استخدام العمالة لتعكس الواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي غير المستقر للبلد طوال تلك الفترة ،إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦و٢٠٠٣(-١٩%) وتعد هذه النسبة منخفضة قياسا بإحصاءات مماثلة لدول نامية ، يصبح هذا التذبذب جليا اذا ما قارنا بين حجم الاستخدام لقوة العمل الصناعية لعام ١٩٧٨الذي كان(٨٨٠٩٠)عامل بذات الحجم لعام ١٩٩٠الذي بلغ فيه (١٠٦٤٧٣)عامل أي بنسبة زيادة (٢٧.٦%) ومن ثم حدوث انخفاض كبير في الاستخدام عام ١٩٩٢اذ بلغ (٥٥٠٧٧) عامل ،عام ٢٠٠٠شهد قفزة نوعية في الاستخدام حيث بلغ (١٦٤٥٧٩) عامل ثم عاد عام ٢٠٠٥ ليسجل انخفاض في حجم الاستخدام بنسبة (٢٤%) عن عام ٢٠٠٠ إذ بلغ (٣٧٧٧٦)[١٩] عامل ليعكس الواقع المضطرب الذي شهده البلد بعد إحداث عام ٢٠٠٣ الملاحظة الأساسية هنا وجود علاقة بين الاستقرار السياسي وحجم الاستخدام فقد ارتفع الاستخدام بنسبة (٢٥.٣%) عام ٢٠٠٦ الذي مثل بداية الاستقرار البسيط .هذا التذبذب الكبير والواضح يؤشر عدم وجود سياسة اقتصادية تعتمد فلسفة ذات بعد ثابت حول مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الأرقام تسلط الضوء على عاملين الأول يتجلى بالنظرة القلقة للسياسات الاقتصادية للحكومة العراقية تجاه هذا النوع من المشاريع صاحبه انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة لها ، العامل الأخر يبين قدرة تلك المشاريع على توظيف أكثر من ثلثي قوة العمل العاملة في قطاع الصناعة التحويلية مما يشكل معيار دال على إمكانية استخدام مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب فائض العمالة وخلق فرص جديدة مقارنة بالمشاريع الكبيرة كثيفة رأس المال

٢- عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعيار معدل البقاء

تتسم مشاريع السعة الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية بالمرونة على الانتقال القطاعي والجغرافي مع "إمكانية" تقليص حجم نشاطها في القطاع العاملة فيه او تركه بدون تخمل خسائر عالية بسبب انخفاض تكاليفها الثابتة ، هذه الميزة تأخذ وضعا أخر في مشهد الاقتصاد العراقي إذ لم يكن حاضنا جيدا للمشاريع الصناعية بشكل عام ومشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص باعتبار ارتباطها بالنشاط الخاص ، فقد تراوحت السياسة الاقتصادية بشكل عام بين الدعم المحدود والإهمال الشديد وعليه تراوحت إعدادها بين الارتفاع والانخفاض بمرور السنين وهو ما تبينه إحصاءات تلك المشاريع الداخلة في (التنظيم الرسمي) ، في عام

[١٩] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (١٩٧٧ ، ١٩٧٩، ١٩٨١ ، ١٩٨٣، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧) صفحات متفرقة

١٩٧٥ سجلت المنشات الصغيرة والمتوسطة نسبة (٩٦.٧%) من إجمالي منشات الصناعة التحويلية إذ بلغ تعدادها الرسمي (٣٩٢٧٥) منشأة من أصل (٤٠٦٢٤) منشأة ، عام ٢٠٠٠ شهد ارتفاع لعدد تلك المشاريع بنسبة (٨٩.٥%) ليصل إلى (٧٧٦٧٠) مشروع وهو أمر يفسر بتوجه الحكومة العراقية بدعم هذا النوع من المشاريع بهدف تحقيق نوعا من محاولات الاكتفاء الذاتي لمواجهة (الحصار) من خلال توفير بدائل للسلع المستوردة . إلا إن الأعوام التي تلت ٢٠٠٣شهدت تدهور حاد في إعداد تلك المشاريع في عام ٢٠٠٥ سجلت انخفاض بنسبة (٦٧%) إذ بلغ عددها (١٠٠٨٨) هذا يعني إن معدل البقاء (*) لمشاريع السعة الصغيرة يبلغ نسبة (٣٣%) وهي تمثل نسبة عالية اذا ما قورنت بمعدل البقاء للمشاريع المناظرة لها في الاقتصاد التركي التي تبلغ معدل (٥٢%) [٢٠] وهي مشكلة لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الكلي العراقي وتؤشر انحراف في مسار مشاريع الحجم الصغير . اما مشاريع الحجم المتوسط فقد أخذت نفس سلم الانخفاض إذ بلغت إعدادها لعام ٢٠٠٤(٩٢) منشأة ليتواصل الانخفاض إلى (٥٢) منشأة لعام ٢٠٠٦. إن سلوك هذه المشاريع في التذبذب العددي يؤشر نقطتين هامتين ،الأولى تمثل التدهور في أداء الاقتصاد العراقي لتلك السنين والثانية تفسر بمحاولة أصحاب المشاريع الصغيرة النأي بمشاريعهم عن دائرة "التنظيم الرسمي " خوفا من احتمال خضوعهم لمجموعة الالتزامات التي تفرضها الحكومة كالضرائب والتشريعات العمالية وغيرها .

٣- القيمة المضافة ومعيار درجة التصنيع

القيمة المضافة من المعايير التي تعد مؤشرا لبيان قدرة أي قطاع او مشروع على تحقيق زيادة في صافي الإنتاج دون إن يصاحبها زيادة في مدخلات العملية الإنتاجية ومن ثم تحقيق قيم مضافة جديدة ، تحليل لأرقام قيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة تشير إلى إن مشاريع الحجم الصغير والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية العراقي حققت تطورا ملحوظا في معيار القيمة المضافة للفترة الواقعة بين أعوام (١٩٧٦-١٩٨٢) إذ ارتفعت من (٣٣٤٩)مليون دينار عام ١٩٧٦الى (٧٤١.٧) مليون دينار عام ١٩٨٢،إلا إنها تراجعت عام ١٩٨٤الى مبلغ (٣٢٣.٦) مليون دينار ثم بدأت بالتراوح بين الارتفاع والانخفاض وصولا إلى أدنى مستوياتها عام ١٩٩٢حيث بلغت (٩٧.٨) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (٢٨.٦%) عما كانت عليه عام ١٩٩٠، بعد أحداث عام ٢٠٠٣يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة المتحققة لتلك المشاريع حيث بلغت (٤٩٦٨٧٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٦ إلا إنها تعد قيمة منخفضة قياسا إلى الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار لفترة التحليل . التحليل النسبي للقيمة المضافة المتحققة في مشاريع الحجم الصغير والمتوسط إلى قيمة مستلزمات الإنتاج يبين تقاربها مع القيمة المتحققة في مشاريع السعات الكبيرة وعلى سبيل المثال شكلت القيمة المضافة لمشاريع السعة الصغيرة نسبة (٧٨.٨٦%، ١٠٩.٨٦%) للأعوام (٢٠٠٦,٢٠٠٥) على التوالي في الجانب الآخر بلغت في مشاريع الحجم الكبير (١١٤.٣% ،٩٣.٧%) لتلك الفترة مما يدلل على تقارب النسب بين مشاريع الحجم الكبير والصغير[٢١] .

ولغرض شمولية التحليل نستخدم معيار(درجة التصنيع)* لتأشير مدى مساهمة مشاريع الحجم الصغير والمتوسط في خلق منتجات جديدة ذات قيمة أعلى من مستلزمات الإنتاج الداخلة في تصنيعها ، تحليل لمعطيات مشاريع السعة الصغيرة يلاحظ التذبذب في درجة التصنيع بمقاربة نسبة (٤٠%) من قيمة الإنتاج إذ بلغت (٤٣%) عام ١٩٧٦وهو ما يؤكد تحقيقها أكثر من ثلث الإنتاج إلا إنها أخذت بالانخفاض التدريجي للسنوات اللاحقة حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها عام ١٩٨٠ والتي بلغت (٣٧%) ، في عام ١٩٩٨ أشرت القيمة المضافة لتلك المشاريع ارتفاع بنسبة (٥٠%) ،استمرت القيمة المضافة تتراوح عند تلك القيمة إذ حققت نسبة (٤٤%) لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) بشكل عام يمكننا تأشير التقارب الشديد مع ما حققته مشاريع السعات الكبيرة من قيمة مضافة التي بلغت نسب (٥٣%-٤٨%) للسنوات أعلاه وهو ما يدلل على قدرة مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في رفع عمليات تحويل المواد الخام الداخلة في العملية الانتاجية .

---

[20] Bademli,R,R , R.R, op.cit P 73.

[٢١] الجهاز المركزي للإحصاء ، مصدر سابق . ص٤

* استخدام معيار درجة التصنيع للتعبير عن مدى مساهمة المشاريع في خلق منتجات جديدة ذات قيمة أعلى من مستلزمات الانتاج الداخلة في تصنيعها ، ويحدد معمله وفق الصيغة التالية : درجة التصنيع = القيمة المضافة /قيمة الانتاج.

الاستنتاجات والتوصيات

نستعرض الاستنتاجات التي توصلنا إليها ضمن محورين :

المحور الأول :- تداعيات الاقتصاد العراقي الحالية

١- التدهور الحاد في الكفاءة الإنتاجية لقطاعات الإنتاج وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (G.D.p) إلى معدلات غير مسبوقة في تاريخ العراق الاقتصادي .
٢- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .
٣- ارتفاع معدلات البطالة وبالأخص بين الشباب الحاصل على مؤهلات أكاديمية .
٤- تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي استهلاكي استيرادي يستنزف نسبة عالية من الفوائض النفطية .

المحور الثاني :- المشاريع الصغيرة والمتوسطة ١- دراسة الخصائص العامة لمشاريع الحجم الصغير والمتوسط تبين ملائمتها لظروف وخصائص الاقتصاد والمجتمع العراقي .

٢- عدم وجود تعريف محدد وواضح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد عليه في الإدارة العامة لها .

٣- ضعف المعلومات المتعلقة بمشاريع الحجم الصغير والمتوسط (التنظيم الرسمي) وإهمال إحصاءات المشاريع غير المشمولة بالتنظيم الرسمي .

٤- امتلاك العراق تجربة طويلة مع مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة يمكن إعادة قراءتها للاستفادة من نتائجها الايجابية والسلبية .

التوصيات

١- تأسيس هيئة مركزية ترتبط بوزارة الصناعة والمعادن تتخصص بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية مع تحديد مجالات عمل مشاريع السعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إقامة دورات تهدف إلى أعداد متخصصين في الشؤون الفنية والمالية والإدارية .
٢- إعادة تعريف المشروع الصغير والمتوسط باعتماد معياري الاستخدام وحجم رأس المال وبسعات تلاءم الوضع الحالي للاقتصاد العراقي .
٣- فتح مراكز إعادة تأهيل وتدريب الباحثين عن فرص العمل وبما يوافق حاجة مشاريع السعة الصغيرة من الأعمال .
٤- تأسيس هيئة تمويل المشاريع تعمل بالتوافق مع الهيئة المذكورة أعلاه .
٥- إعادة تنظيم القنوات الاستيرادية مع رفع سقف الحواجز الكمركية لمجموعة منتخبة من السلع الأجنبية بهدف التخفيف من منافستها للسلع الوطنية المناظرة لها .

المصادر

١- ألشكري ،ميامي صلال ،" واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكلها مع إشارة خاصة إلى محافظة القادسية " رسالة ماجستير ،جامعة القادسية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٦.

٢- الراوي ،منصور، "اقتصاديات العراق والوطن العربي " جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ،١٩٧٦.
٣- المنظمة العربية للتنمية الصناعية " المصانع الصغيرة ودورها الإستراتيجي في التنمية الصناعية المتكاملة " مجلة التنمية الصناعية للدول العربية ،ع ٣ ،١٩٩٨.
٤- جمعان ، قائد عبد الله "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية،فرص متاحة و تحديات قائمة " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن المنعقد في المكلا ديسمبر ، ٢٠٠٨.
٥-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،خلاصة التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ٢٠٠٧.
٦- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،"المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات الداخلة بين (١٩٧٧-٢٠٠٤)
٧- طايماز ،ايرول ،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية" مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،٢٠٠٢.
٨- منظمة العمل الدولية " تطوير المؤسسات الصغيرة : مقدمة للتحديات التي تواجه السياسات " مكتب العمل الدولي ، دائرة خلق الوظائف ، البرنامج المركزي حول تقرير الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة ،بيروت ، ٢٠٠٣.
٩- معروف ،هوشيار " الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال " دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٧٧.
١٠-عيسى ،محمد عبد الشفيع " الصناعات الصغيرة –التطور التكنولوجي " مجلة العهد ، السنة الثانية ، المجلس القومي للثقافة العربية ، المملكة المغربية ١٩٩٢.
١١-عبد الرضا ، نبيل جعفر " الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط " مؤسسة وارث الثقافية ،٢٠٠٨.
١٢-صندوق النقد العربي " مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي " الإمارات العربية المتحدة ،كانون الثاني ، ١٩٩٢.
١٣-خريطة ،رضا "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي"، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٨ ، ١٩٩٧.
١٤-شندي ،أديب قاسم "الاقتصاد العراقي إلى أين " دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف، ٢٠١١.
15- World development Report ,1987.
16- Bademli ,R,R ,"Distort and Lower Firms of Capitalist Industrial Workshops in Eskisehir and Gaziantep" Turkey, Unpublished Ph.D.Thesis,1977 .
17- The Accounting Steering Committee ,"The Corporate Report, London, The Institute Of Chartered Accounting In England and Wales,1975.